2019عام تخفيض تصنيف لبنان السيادي والوكالات ترفع اسهم "جدولة الديون" والانقاذ الدولي

موریس متی

لا يخفى على احد ما حمله العام ٢٠١٩ من تحديات مالية واقتصادية ونقدية واجتماعية في لبنان، حيث تعصف رياح الازمة مع ارتفاع أسهم تعمقها أكثر في العام ٢٠٢٠ على كل الصعد، حتى وصِفت الازمة الحالية بأخطر الازمات التي يشهدها لبنان في تاريخه المعاصر، ما دفع الاقتصاد الى الإنزلاق في مرحلة انكماش يصعب الخروج منها بالمسكنات فقط، بل تحتاج الى إجراءات موجعة تطاول الجميع.

العديد من وكالات التصنيف الائتماني كانت توقعت في السنوات الاخيرة أن يصل لبنان الى ما وصل اليه نتيجة فشل الحكومات المتعاقبة والسلطات الرسمية في تطبيق الاصلاحات الهيكلية والمالية المطلوبة لوقف نزف المالية العامة والتدهور المعيشي ووقف الهدر والفساد وتعزيز الحوكمة.

في ٥ تشرين الثاني ٢٠١٩ خفضت وكالة "موديز" تصنيف لبنان السيادي من Caal إلى Caal مع إبقاء نظرتها المستقبلية حيال التصنيف سلبية، أي مع إمكان خفض هذا التصنيف مجدداً، فيما تعتبر الوكالة ان تخفيض التصنيف يأتي ضمن توقعاتها أن لبنان سيشهد إعادة جدولة لديونه أو التأخر في سداد بعض مستحقاته في تقويمها الاخير على ما يشهده لبنان والتحركات في الشارع، اضافة إلى تداعيات استقالة حكومة الرئيس سعد الحريري وفقدان ثقة المستثمرين وما يترتب على ذلك من تراجع في التحويلات الخارجية إلى لبنان، فضلاً عن ضعف نمو الودائع المصرفية.

تخفيض تصنيف المصارف

بعد أقل من ٤٨ ساعة على هذه الخطوة، عادت موديز وخفضت التصنيف الانتماني لأكبر ثلاثة بنوك في لبنان من حيث الأصول إلى مستويات أعلى المخاطر، حيث خفضت تصنيف الودائع بالعملة المحلية لدى بنك عوده وبلوم بنك وبيبلوس بنك من Caa1 الى Caa2 ، كما خفضت تصنيف الودائع بالعملة الأجنبية إلى Caa3 من إشاراتها الى الدعم السيادي المحدود لمثل تلك الودائع لتبقى تصنيفات هذه البنوك قيد المراجعة لمزيد من الخفض نتيجة إنعكاس ضعف الجدارة الانتمانية للحكومة اللبنانية على الجدارة الانتمانية للبنوك الثلاثة، نظرا الى انكشافها الكبير على الدين السيادي اللبناني، وهو المصدر الرئيسي للمخاطر التي تتهددها، اضافة الى المخاطر المتعلقة بالضبابية السياسية وتدهور في البيئة التشغيلية للمصارف. وبعد اقل من ٣ اشهر خفضت "موديز" التصنيف الائتماني مجددا لمصارف عودة وبيبلوس وبلوم من مستوى Caa2 إلى a على خلفية التعميم الأخير لمصرف لبنان رقم ٥٣٦، الذي ينصّ على أنّه في حال وضِعت وديعة لأجل بالدولار بعد تاريخ صدور التعميم تدفع فوائدها كاملة بالدولار، أما الايداعات الآجلة السارية المفعول والموقعة مع المصارف قبل صدور التعميم فتدفع فوائدها مناصفة ٥٠٠ بالدولار و ٥٠٠ بالليرة من تاريخ استحقاقها. وهذا التخفيض جاء نتيجة التعميم وليس نتيجة أداء المصارف فيل

في الاسابيع الماضية، خطا رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري خطوة رسمية اولية لفتح باب التفاوض مع الجهات الدولية للحصول على دعم ومساندة. وبالفعل، بحث الحريري مع صندوق النقد والبنك الدوليين في إمكان تقديم مساعدة فنية للبنان في صياغة خطة لإنقاذ الاقتصاد، وأبلغ الحريري رئيس البنك الدولي ديفيد مالباس ومديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا جورجيفا أنه ملتزم إعداد خطة عاجلة يمكن تتفيذها فور تشكيل حكومة جديدة. ومن هنا إعتبرت "موديز" أن مسعى لبنان للحصول على مساعدة محتملة من صندوق النقد والبنك الدولي له تأثير إيجابي على تصنيفه الائتماني ويقلل خطر اضطراب شديد في الاقتصاد الكلي. وقالت وكالة التصنيفات الائتمانية في مذكرة انه "من دون دعم فني ومالي من صندوق النقد والبنك الدولي ومانحين دوليين، تزداد احتمالات سيناريو انعدام شديد في استقرار الاقتصاد الكلي، يتضمن حدوث إعادة هيكلة للديون مع فقدان حاد لاستقرار ربط العملة، وهو ما تتتج منه خسائر كبيرة للغاية لمستثمري القطاع الخاص."

"موديز "... مالية لبنان واقتصاده

-إنكماش الاقتصاد ٢٠١٩ بنسبة ٢٠٥%

-عجز الموازنة ٢٠١٩ عند ١١,٥%

-عجز الموازنة ٢٠٢٠ عند ١٠%

-عجز موازنة ۲۰۱۸ عند ۱۱٫۱%

-عجز الموازنة المتوقع ضمن موازنة ٢٠١٩ (الحكومة اللبنانية): ٧,٥٩.%

"فيتش"... الاصلاحات اولا!

في خطوة كانت متوقعة الى حد كبير، خرج تقويم وكالة "فيتش" للتصنيف الانتماني الاخير متضمنا تخفيض تصنيف لبنان السيادي من CCC الى CC نتيجة المخاطر الائتمانية التي يواجهها، مع توقع الوكالة ان يشهد الاقتصاد اللبناني إنكماشا في النمو للعامين ٢٠١٩ و٢٠٢٠.

وترفع الوكالة اسهم إحتمال إعادة هيكلة الدين اللبناني وصولا الى تعثر محتمل في تسديد المستحقات في وقتها، في ظل التدهور السياسي والاقتصادي والمالي وما ترافق معه من قيود مصرفية على السحوبات والتحويلات، ما أفقد الثقة بالقطاع المصرفي، وما قد يؤدي حكماً الى تراجع حجم تدفق رؤوس الاموال الخارجية الى الداخل اللبناني، الامر الذي يصعّب تأمين التمويل اللازم للدولة اللبنانية التي لطالما اتكلت على القطاع المصرفي ومصرف لبنان لتغطية مستحقاتها، ما قد يستدعي لجوء لبنان الى طلب مساعدة من صندوق النقد الدولي لإعادة هيكلة ديونه، وهو ما قد يفرضه الصندوق لتأمين استدامة الدين اللبناني وقدرة الدولة على التعاطي معه.

بين اليوم والغد... ما المطلوب؟

الخطوات المطلوبة بحسب "فيتش" تشكل تحديا كبيرا للدولة اللبنانية على صعيد تحقيق اهدافها في هذه الظروف الدقيقة، خصوصا على صعيد خفض عجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات والميزان التجاري وغيرها، ومن هنا أتت الوكالة بتوقعات واقتراحات يجب الاخذ بها:

- -تتوقع الوكالة ان يصل العجز في الموازنة للعام ٢٠١٩ الى ٩,٣.%
- -ضرورة ان تعمل الحكومة على تحقيق فائض اولى قرب ٥% من الناتج المحلى خلال السنوات الاربع المقبلة.
 - -ضرورة العمل على وقف نمو الدين العام الذي تخطى ١٥٨% من الناتج المحلي.
 - -إمكان ان يشهد لبنان تعديلا في سعر صرف الليرة.
- -توقع الوكالة تراجع الاحتياطات الاجنبية لدى مصرف لبنان الى ما يقارب ٢٨ مليار دولار بحلول نهاية ٢٠١٩.
- -إستمرار تراجع احتياطات المركزي في ٢٠٢٠ فيما تواجه الدولة اللبنانية إستحقاقات بالعملة الاجنبية (اوروبوندز) بقيمة ٢,٥ ملياري دولار في آذار المقبل. -ارتفاع في عجز الحساب الجاري الى ما بين ٨,٥ مليارات و ٩,٥ مليارات دولار.

وعلى صعيد آخر، تبقى عودة الاستقرار السياسي الباب الاساسي لبدء استعادة الثقة المفقودة لدى المودعين، اضافة الى خطوات إصلاحية مالية واقتصادية مستدامة وطويلة الامد، على ان يترافق ذلك مع دعم مالي خارجي، ما يساهم في خفض الضغوط المالية. وفي سياق آخر، إعتبرت "فيتش" ان لجوء لبنان الى صندوق النقد الدولي ومؤسسات دولية أخرى للحصول على دعم مالي يمكن ان يساعد على سلوك مسار التصحيح المالي شرط التزام لبنان تطبيق إجراءات إصلاحية تترافق مع إعادة البحث الجدي في إعادة هيكلة ديونه. ولكن في حال قررت الحكومة اللبنانية السير بهذا الخيار، فعليها العمل على رفع الحد الاقصى الذي يحق للبنان الحصول عليه من الصندوق والمقدر ما بين ٧٠٠ الى ٩٠٠ مليون دولار الى ما يقارب ٣,٩ مليارات دولار، وهذا ما قد ينتج من مفاوضات مباشرة مع إدارة الصندوق.

تصنيف "ستاندرد آند بورز"... بين الملاءة والحاجات التمويلية

خطوات شبيهة إتخذتها وكالة "ستاندرد آند بورز" للتصنيف الاتتماني خلال العام ٢٠١٩ حيث خفض تصنيف لبنان إلى CCC/C بفعل تزايد المخاطر المالية والنقية مع نظرة مستقبلية سلبية، والتأكيد ان تراجع الثقة في الحوكمة والاقتصاد اللبناني قد يؤدي إلى مسار معاكس لتدفقات الودائع للبنوك. وفي ٢٥ تشرين الأول قامت "ستاندرد أند بورز" بوضع التصنيف السيادي للبنان قيد المراقبة لتخفيض محتمل، مخفضة تقويم تحويل المال والعملة للبلاد من ط+ الى -B ، بعدما كانت الوكالة أبقت في ٢٣ آب تصنيفها للبنان عند -B مع نظرة سلبية، وأعطت البلاد مهلة ستة أشهر لبدء تنفيذ الإصلاحات التي وردت في موازنة و ٢٠١٠ وصولاً الى تحقيق خفض للعجز الذي يبقى هدفا اساسيا للحكومة اللبنانية والمؤسسات الدولية. أي تخفيض التصنيف في الربع الاخير من العام ٢٠١٩ نتيجة الانتفاضة الشعبية التي شهدها لبنان ومع تفاقم الضغوط التي قد تتجم عن تباطؤ وتيرة تدفق الرساميل بالعملة الأجنبية إلى البلاد، فيما تعتبر الوكالة ان ثقة المودعين قد تتأثر سلباً بالضبابية السائدة حالياً، ما قد ينعكس بدوره على الاحتياطات بالعملة الأجنبية لدى مصرف لبنان. إلا أنه من المرجح أن تنقى هذه الاحتياطات كافية لتلبية الحاجات التمويلية للدولة اللبنانية على المدى المنظور. وتسلط الوكالة الضوء على تحد جديد للملطات اللبنانية بعيد الثورة الشعبية، إذ بات من الصعب التوفيق بين تبني الإصلاحات التي ترمي إلى تقليص عجز الموازنة والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، مع تأكيدها ان تصنيف لبنان قد يشهد مزيدا من التخفيض في حال فشلت الحكومة في التخفيف من تنامي الضغوط الاقتصادي وحاجاتها التمويلية الخارجية. في المقلب الثاني، قد تحافظ الوكالة على التصنيف السيادي للبنان إذا ما نجحت الحكومة في تسريع عجلة النمو الاقتصادي وصبط الدين العام، وذلك عبر التنفيذ الفعلي للإصلاحات اللازمة. كذلك ذكرت الوكالة أن أي تحسين للتصنيف السيادي للبنان يبقى مشروطاً بالاستحصال وصبط الدين العام، وذلك عبر التنفيذ الفعلي للإصلاحات اللازمة. كذلك ذكرت الوكالة أن أي تحسين للتصنيف السيادي للبنان يبقى مشروطاً بالاستحصال على الأموال المنعهد بها في مؤتمر "سيدر" بشكل يحد من تفاقم الصنعوط المالية ويقوّي مستويات الثقة بالعملة المحلية.

ولا بد من التنكير بأن تقرير ملحق لستاندرد آند بورز خرج مطلع أيلول الفائت مركزاً على الاحتياطات الاجنبية لمصرف لبنان وقدرته على الاستمرار في تأمين الحاجات التمويلية للدولة، بعدما توقعت الوكالة في تقريرها في آب الفائت إستمرار قدرة المصرف المركزي على الدفاع عن الليرة من خلال احتياطه، والتشديد على أهمية الاسراع في تتفيذ الإصلاحات بوتيرة سريعة. وفي تقريرها الذي صدر مطلع ايلول، اعتبرت ستاندرد آند بورز ان الاحتياطات الأجنبية لدى مصرف لبنان يمكنها تغطية حاجات البلاد من الاقتراض مدى ١٢ شهرا، اي تأكيد ملاءة لبنان وقدرته التمويلية حتى العام ٢٠٢٢، لكنها ترى وجود مخاطر بسبب تسارع وتيرة السحوبات من الاحتياطات لتغطية العجوزات والحاجات التمويلية للدولة.

ها هو عام ٢٠١٩ يطوي آخر صفحاته بعبارة "يتبع" للعام ٢٠٢٠، حيث التحديات أكبر والفرص ما زالت تائهة في دهاليز التجاذبات السياسية والمحاصصات الطائفية والمذهبية، ليبقى موعد خروج الدخان الابيض بعيدا نسبيا، فيما الامور قد تصل الى وضع تصعب العودة منه، ما يستدعي تشكيل حكومة إصلاحية، بيانها الوزاري إقتصادي – مالي – إجتماعي إنقاذي بما قد يطلق الدعم المالي للبنان ويساهم في وضع الامور على سكة التصحيح المالي المطلوب.